العدد A14 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية آب 2026
No. 14A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences Aug 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الاتفاقيات الاقتصادية بين بريطانيا وجنوب أفريقيا 1935- 1961

م .م : غفران سمير سعدون
مدرسة أريحا الابتدائية للبنات
(تاريخ وحديث ومعاصر)

الملخص

شكلت جنوب أفريقيا خلال المدو (1935-1961) الركيزة المالية للإمبراطورية البريطانية؛ اذ ضمنت سلسلة اتفاقيات التفضيل الإمبراطوري تدفق الذهب والماس والمواد الخام نحو لندن بأسعار تفضيلية مقابل هيمنة المصنوعات والآلات البريطانية على الأسواق الأفريقية، وقد بلغت هذه الشراكة ذروتها خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، حيث وفرت جنوب أفريقيا السيولة اللازمة لتمويل المجهود الحربي البريطاني . تحول ذلك الارتباط إلى تنظيم مؤسسي عبر اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وتوسيع الاستثمارات البريطانية في البنية التحتية والمناجم، مما جعل بريطانيا الشريك التجاري والمستثمر الأول في اتحاد جنوب إفريقيا ورغم الانفصال السياسي وتحول جنوب أفريقيا إلى جمهورية وانسحابها من الكومنولث عام 1961، إلا أن عمق المصالح الاقتصادية وتداخل النظام النقدي عبر منطقة الإسترليني فرض استمرار معظم الامتيازات التجارية والمالية المتبادلة معها.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا- جنوب أفريقيا- اتفاقيات اقتصادية.

Economic Agreements between Britain and South Africa 1935-1961

Ghufran Samir Saadoun
Ariha Primary School for Girls
(Historical, Modern, and Contemporary)

Abstract

During the period of (1935–1961), South Africa served as the financial pillar of the British Empire. A series of Imperial Preference agreements ensured the flow of gold, diamonds, and raw materials to London at preferential prices, in exchange for the dominance of British manufactures and machinery in African markets. This partnership reached its zenith during and after World War II, as South Africa provided the necessary liquidity to finance the British war effort. This connection evolved into an institutional framework through double taxation avoidance agreements and the expansion of British investments in infrastructure and mines, making Britain the primary trading partner and investor in the Union. Despite the political separation, South Africa's transition to a republic, and its withdrawal from the Commonwealth in 1961, the depth of economic interests and the overlapping monetary systems within the Sterling Area dictated the continuation of most mutual trade and financial privileges. This was maintained to safeguard the flow of strategic minerals and secure massive British investments there.

Keywords: Britain, South Africa, economic agreements

المقدمة

مثلت الاتفاقيات الاقتصادية بين بريطانيا وجنوب أفريقيا حجر الزاوية في تاريخ العلاقات بين القوى الاستعمارية ودول الدومينيون، اذ لم تكن مجرد تفاهمات تجارية عابرة، بل شكلت نظاماً مالياً متكاملاً ربط مصير الإمبراطورية بموارد "الاتحاد. وبرزت أهمية تلك الاتفاقيات في كونها وفرت لبريطانيا الضمانة الذهبية والسيولة النقدية اللازمة للحفاظ على مكانة الجنيه الإسترليني كعملة دولية، خاصة في

أوقات الأزمات الكبرى كالكساد العظيم والحرب العالمية الثانية، في المقابل، منحت تلك الاتفاقيات جنوب أفريقيا غطاءً استثمارياً وتقنياً ضخماً وسوقاً مضمونة لصادراتها، مما ساهم في تحويلها إلى قوة اقتصادية إقليمية، وجعل من هذا الترابط نموذجاً فريداً للاعتماد المتبادل الذي استمرت مفاعيله العميقة حتى بعد فك الارتباط السياسي الرسمي عام 1961، وهنا برزت أهمية الموضوع.

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة جاء المبحث الأول بعنوان: **"الاهتمام البريطاني بجنوب أفريقيا حتى عام 1934"** وأعطي الثاني عنوان :" **الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين من عام 1935حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945"** وتناول الثالث:" **الاتفاقيات الاقتصادية بين بريطانيا وجنوب إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال(1946- 1961)"**

شكلت الوثائق(الغير منشورة)، العمود الفقري للدراسة واهمها، وثائق سلسلة المعاهدات المعنونه: Treaty Series.

والتي احتوت على عدد من الاتفاقيات ما بين بريطانيا وعدد من الدول ومنها جنوب إفريقيا خلال سنوات متفرقة.

وكذلك وثائق الأرشيف الوطني البريطاني والتي احتوت على كافة الاتفاقيات ما بين البلدين، وعنونة بعنوان:

The National Archives (TNA)

وكذلك وثائق وزارة الخارجية المعنونة(ForeignOffice)فضلا عن ذلك اعتمدت الدراسة على عدد من الكتب التي أعطت صورة عن الواقع الاقتصادي في جنوب أفريقيا والدور البريطاني فيه.

المبحث الأول

الاهتمام البريطاني بجنوب أفريقيا حتى عام 1934

اولا : الموقع الجغرافي لجنوب إفريقيا :

وقعت جنوب إفريقيا في أقصى الطرف الجنوبي للقارة السمراء، وامتدت بين دائرتي عرض (22° و35°) جنوباً، مما منحها موقعاً استراتيجياً يربط بين الشرق والغرب عبر المحيطات[1]، تتميز البلاد بحدود برية واسعة؛ إذ تحدها من الشمال كل من بينما ، وتحدها موزمبيق ومملكة إسواتيني من جهة الشمال الشرقي، وتنفرد باحتضانها لدولة ليسوتو بالكامل داخل حدودها[2].

امتلكت جنوب أفريقيا واجهة بحرية ممتدة على طول يزيد عن (2,800) كيلومتر، حيث تلتقي مياه المحيط الأطلسي من الغرب بمياه المحيط الهندي من الشرق عند منطقة أوغالاس[3] ، وهو ما اثر بشكل كبير على تنوعها المناخي والبيئي[4]، ويغلب على البلاد طابع الهضاب المرتفعة، وتبرز فيها سلسلة جبال مرتفعة فضلا عن وجود إلى أنهار حيوية مثل نهر الأورانج ونهر الليمبوبو الذي شكل حدوداً طبيعية مع الدول المجاورة[5]

ثانيا: أهمية جنوب إفريقيا الاقتصادية بالنسبة لبريطانيا :

([1])محمد فتحي أبو عيانة وجودة حسنين جود، جغرافية أفريقيا (أو جغرافية القارة الأفريقية)، دار النهضة، بيروت، 1996، ص 435.

([2])محمد خميس الزوكة، جغرافية العالم الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص 381.

([3])أوغالاس : هي النقطة التي يشير إليها الكتاب كأقصى طرف جنوبي للقارة، حيث يتم عندها التحديد الجغرافي للفصل بين المحيطين الأطلسي والهندي. للمزيد ينظر : حمد فتحي أبو عيانة وجودة حسنين جود، المصدر السابق، 436.

([4])علي موسى ومحمد الحمادي، القارة الأفريقية: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار الفكر، دمشق، 2007، ص 345.

([5]) المصدر نفسه، 346.

تمثلت الأهمية الاقتصادية لجنوب أفريقيا بالنسبة لبريطانيا في كونها الجوهرة المالية للإمبراطورية، فقد عدت الثروة المعدنية، وعلى رأسها الذهب، الركيزة الأساسية التي استندت إليها الأهمية الاقتصادية لجنوب أفريقيا بالنسبة لبريطانيا، فمنذ اكتشاف حقول الذهب في منطقة ويتواترسراند[1] عام 1886، تحولت جنوب أفريقيا إلى المورد الأول للمعدن الأصفر في العالم، اذ وفرت نحو ثلث الإنتاج العالمي، هذا التدفق المستمر للذهب لم يكن مجرد تجارة عابرة، بل كان الضمانة الحقيقية لاستقرار قاعدة الذهب التي قام عليها النظام المالي البريطاني، مما مكّن لندن من البقاء كمركز مالي عالمي ومسؤول عن تسوية المعاملات الدولية بالجنيه الإسترليني[2].

وإلى جانب الذهب، مثلت جنوب أفريقيا ساحة استراتيجية لتدفق رؤوس الأموال البريطانية، اذ بلغت الاستثمارات فيها أرقاماً قياسية لم تضاهِها أي منطقة أخرى في أفريقيا، وتركزت تلك الاستثمارات في شركات التعدين العملاقة والبنية التحتية والسكك الحديدية، وهو ما ضمن لبريطانيا سيطرة شبه كاملة على مفاصل الاقتصاد الجنوب أفريقي، ولم يقتصر الأمر على الأرباح المباشرة، بل إن تلك الاستثمارات خلقت سوقاً ضخماً للمنتجات الصناعية البريطانية، اذ اعتمدت المناجم والمصانع الناشئة هناك كلياً على الآلات والمعدات والخبرات الفنية القادمة من المصانع البريطانية[3] .

خلال فترة الأزمات العالمية، وتحديداً بعد الكساد الكبير عام 1929، تجلت أهمية جنوب أفريقيا كصمام أمان للاقتصاد البريطاني، فعندما تدهورت التجارة العالمية، بقيت صادرات الذهب والماس والمنتجات الزراعية من جنوب أفريقيا نحو لندن تمثل شريان حياة حقيقي[4].

وخلال عام 1932، توصل الطرفان إلى توقيع اتفاقية أوتاوا لعام 1932 ،المعروفة (بمؤتمر أوتاوا الاقتصادي الإمبراطوري)، والذي عد نقطة تحول جوهرية في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا وجنوب أفريقيا، اذ جاءت كاستجابة مباشرة لأزمة الكساد الكبير التي عصفت بالاقتصاد العالمي، في ظل انهيار التجارة الدولية، سعت بريطانيا ودول الدومينيون[5]، (بما فيها جنوب أفريقيا) إلى إنشاء تكتل اقتصادي محمي عبر نظام "التفضيل الإمبراطوري"هذا النظام اعتمد مبدأ "المنتج المحلي أولاً، منتج الإمبراطورية ثانياً، والمنتج الأجنبي أخيراً"، مما منح صادرات جنوب أفريقيا من المواد الخام والمنتجات الزراعية ميزة تنافسية كبرى داخل السوق البريطانية المعفاة من الرسوم الجمركية أو الخاضعة لرسوم منخفضة [6].

([1]) السيد فليفل، التطور السياسي لاتحاد جنوب أفريقيا (أو دراسات في تاريخ جنوب أفريقيا الحديث) ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، 1995، ص84.

([2]) المصدر نفسه، ص 85.

([3])جلال يحيى، دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1999، ص 434.

([4])السيد فليفل، التطور السياسي لجنوب أفريقيا وعلاقاتها الدولية (1910-1961)،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، 2000، ص 190.

([5]) دول الدومينيون: هي مجتمعات مستقلة داخل الإمبراطورية البريطانية، متساوية في المكانة مع المملكة المتحدة، ولا تخضع لها في شؤونها الداخلية أو الخارجية، لكنها تشترك في الولاء للتاج البريطاني، شملت في عام 1926 ست دول رئيسية هي: جنوب أفريقيا، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، الدولة الأيرلندية الحرة، ونيوفاوندلاند. للمزيد ينظر : عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الإمبراطورية البريطانية.، دار الفكر، القاهرة، 1985، ص 285.

([6])السيد فليفل، جنوب أفريقيا: دراسة في التطور السياسي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ،جامعة القاهرة.، 1988، ص 103.

وفرت الاتفاقية بالنسبة لجنوب إفريقيا سوقاً مضمونة لمنتجاتها الرئيسية مثل الفواكه والصوف والذرة، في وقت كانت فيه الأسواق العالمية الأخرى مغلقة بسياسات الحماية الجمركية، وفي المقابل، التزمت جنوب أفريقيا بمنح تسهيلات وتفضيلات جمركية للمصنوعات البريطانية، مما جعلها سوقاً حكراً للآلات والمنسوجات البريطانية، هذا التبادل التجاري لم يحمِ اقتصاد جنوب أفريقيا من الانهيار فحسب، بل عزز من نفوذ الشركات البريطانية التي كانت تسيطر بالفعل على قطاع التعدين، حيث أصبحت تكلفة استيراد معدات التعدين من بريطانيا أقل بكثير بفضل هذه الاتفاقيات[1] .

أما الأثر الأعمق للاتفاقية فقد ارتبط بالسياسة النقدية وكتلة الإسترليني[2] ؛ فبموجب مخرجات أوتاوا، تم التخلي فعلياً عن محاولات العودة إلى قاعدة الذهب" الدولية لصالح تعزيز منطقة تجارية موحدة اعتمدت على الجنيه الإسترليني، ذلك التوجه دفع جنوب أفريقيا في نهاية عام 1932 إلى ربط عملتها نهائياً بالإسترليني، مما أدى إلى ارتفاع فوري في سعر الذهب المقوم بالعملة المحلية، ذلك الارتفاع حقق أرباحاً هائلة لمناجم الذهب التي امتلكت بريطانيا حصة الأسد فيها، وساهم في تدفق السيولة نحو لندن، مما جعل جنوب أفريقيا الركيزة الاقتصادية التي ساعدت الإمبراطورية البريطانية على تجاوز تبعات الكساد الكبير بحلول عام 1934 [3] .

وفي نهاية هذه الحقبة، وتحديداً مع حلول عام 1934، كانت جنوب أفريقيا قد رسخت مكانتها كأكبر شريك تجاري واستثماري لبريطانيا في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، فرغم حصولها على الاستقلال التشريعي، ظلت القيادة السياسية والاقتصادية في جنوب أفريقيا مرتبطة عضوياً بلندن، اذ كانت المصالح المشتركة تقتضي بقاء جنوب أفريقيا كخزان للموارد الخام وسوق مفتوحة للسلع والخدمات البريطانية، وهو التوازن الذي حافظت عليه بريطانيا بحرص شديد لضمان هيمنتها الاقتصادية في ظل التوترات الدولية المتزايدة آنذاك[4].

المبحث الثاني

الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين من عام 1935حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945

اهتمت الحكومة البريطانية بتوقيع اتفاقيات مع جنوب أفريقيا مدفوعاً بسلسلة من الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية، وذلك في سياق تحول الإمبراطورية البريطانية إلى رابطة الشعوب البريطانية الكومنولث[5] ، ويعود ذلك الاهتمام إلى الأسباب الأتية[6] :

([1])السيد فليفل، المصدر السابق، ص 104.

([2]) كتلة الإسترليني: بانها تكتل نقدي عالمي نشأ بشكل غير رسمي بعد خروج بريطانيا من "قاعدة الذهب" في أيلول **1931**، وضم الدول التي ربطت عملاتها بالجنيه الإسترليني واتخذته كعملة احتياطية. للمزيد ينظر: عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص 289.

([3])السيد فليفل، المصدر السابق، ص 105.

([4])علي موسى ومحمد الحمادي، المصدر السابق، ص 345.

([5])الكومنولث: رابطة دولية تطوعية تضم مجموعة من الدول المستقلة والسيادية، والتي يجمعها إرث تاريخي مشترك لكون أغلبها كانت أجزاءً سابقة من الإمبراطورية البريطانية، تأسست هذه الرابطة بشكلها الحديث بناءً على "إعلان لندن" عام 1949، والذي سمح للدول بالتحول إلى جمهوريات مستقلة تماماً مع البقاء ضمن الرابطة والاعتراف بالتاج البريطاني كرمز شرفي لوحدتها وتنسيقها المشترك، دون أن يعني ذلك وجود أي سلطة قانونية أو سياسية لبريطانيا على شؤونها الداخلية. للمزيد ينظر : ثروت بدوي، النظم السياسية والدستورية (دراسة مقارنة)، دار النهضة، القاهرة، 1999، ص 141.

([6])علي موسى ومحمد الحمادي، المصدر السابق، ص 345.

١) تعزيز نظام "التفضيل الإمبراطوري: كان الاهتمام البريطاني بتوقيع اتفاقيات مع جنوب أفريقيا في عام 1935 مثل محاولة استراتيجية للحفاظ على تماسك الإمبراطورية اقتصادياً وسياسياً في ظل تقلبات ما بعد "الكساد الكبير."، وقد سعت بريطانيا لتعميق الروابط التجارية مع دول الدومينيون (ومنها جنوب أفريقيا) لمواجهة آثار الكساد الكبير؛ اذ وفرت تلك الاتفاقيات سوقاً مضمونة للمنتجات البريطانية مقابل تسهيلات للمنتجات الأفريقية.

٢) الأهمية الاستراتيجية والمعدنية: وذلك لتامين الموارد، وكانت جنوب أفريقيا المصدر الرئيسي للذهب والماس، وهما عنصران حيويان لدعم استقرار الجنيه الإسترليني والاقتصاد البريطاني في تلك الفترة المضطربة.، كما لعب الموقع الجغرافي لجنوب إفريقيا دورا في استمرار التفاهمات الدفاعية (مثل اتفاقية سايمون تاون) لضمان أمن طرق التجارة البحرية حول رأس الرجاء الصالح، خاصة مع تزايد التوترات في أوروبا.

٣) الحفاظ على وحدة الكومنولث : التوازن السياسي في عام 1935، كان هناك صراع سياسي داخلي في جنوب أفريقيا بين تيار "حزب الاتحاد" (الموالي لبريطانيا) والحزب الوطني (القومي الأفريكاني)، هدفت بريطانيا من خلال الاتفاقيات الاقتصادية إلى تقوية موقف التيار الموالي لها وضمان بقاء جنوب أفريقيا ضمن المدار البريطاني، بعيداً عن النزعات الانفصالية التي كان ينادي بها القوميون المتشددون

بدأت بريطانيا بتوقيع أول اتفاقية في الواحد والثلاثين من اب 1935، مع جنوب أفريقيا وتضمنت الاتفاقية البنود الأتية:

١) منح المنتجات البريطانية المصدرة إلى جنوب أفريقيا امتيازات جمركية (رسوم منخفضة) مقارنة بالدول غير الأعضاء في الكومنولث، وفي المقابل، حصلت جنوب أفريقيا على تسهيلات لدخول منتجاتها الزراعية والمعدنية إلى الأسواق البريطاني.

٢) تضمنت التفاهمات بنوداً غير معلنة لتسهيل شحن الذهب الجنوب أفريقي إلى لندن لدعم "منطقة الإسترليني" وتأمين احتياطيات النقد البريطانية[1].

وقعت بريطانيا واتحاد جنوب أفريقيا الاتفاقية الأولى لتجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بضريبة التركات في الرابع عشر من تشرين الاول**1946** في لندن، واهم بنودها[2].

١) الهدف الأساسي:منع فرض ضريبة التركات مرتين على نفس الأصول المملوكة لأشخاص لديهم مصالح أو إقامة في كلا البلدين.

٢) قواعد مكان الأصول:وضعت الاتفاقية قواعد تقنية لتحديد "مقر" أنواع مختلفة من الممتلكات (مثل الأسهم والسندات والديون) لتقرير أي دولة لها الحق الأول في فرض الضريبة.

٣) نظام الائتمان: نصت على أن الدولة التي يقع فيها موطن المتوفى تمنح ائتمانا ضريبياً مقابل الضريبة التي تم دفعها في الدولة الأخرى حيث تقع الأصول

شهد عام 1937 عدة تفاهمات، " مباشرة ومفصلة بين الحكومة البريطانية وحكومة اتحاد جنوب أفريقيا وكانت تتعلق بتنظيم خدمات الملاحة الجوية والبريد الجوي الإمبراطور ، واهم بنودها :

١) الاعتراف المتبادل :اعتراف كل دولة بشهادات صلاحية الطائرات وتراخيص الطيارين الصادرة من الدولة الأخرى دون الحاجة لإعادة اختبار.

٢) تسهيلات الهبوط :منح الطائرات البريطانية التابعة لشركة(ImperialAirways) حق الهبوط والتزود بالوقود في المطارات الرئيسية بجنوب أفريقيا (مثل جوهانسبرغ وكيب تاون).

([1])Treaty Series No. 78 (1935), Exchange of Notes between His Majesty's Government in the United Kingdom and the Government of the Union of South Africa regarding Commercial Relations,1935.

([2])Foreign Office, Exchange of Notes between H.M. Government in the United Kingdom and the Government of the Union of South Africa regarding Commercial Relations, Treaty Series No. Cmd. 5012, London: HMSO, August 31, 1935.

٣) حصريّة البريد :الاتفاق على نقل البريد الجوي "الإمبراطوري" بأسعار تفضيلية موحدة، مما سرّع التواصل بين المصالح التجارية والسياسية البريطانية والأفريقية[1].

وقع الطرفان في العشرين من أيار 1938اتفاقية طواقم الطيران، وتركزت بنود هذه الاتفاقية على تسهيل الحركة اللوجستية للخطوط الإمبراطورية، وتضمنت بنودها الاتي:

١) بند الهوية البديلة :يُعامل أفراد طواقم الطائرات (الطيارون، المهندسون، الملاحون) الحاملون لرخص طيران رسمية سارية المفعول كأشخاص يحملون جوازات سفر قانونية.

٢) بند الإعفاء من التأشيرة :السماح للطواقم بالدخول والخروج من مطارات جنوب أفريقيا وبريطانيا دون الحاجة لتأشيرات دخول مسبقة، شريطة أن يكونوا في مهمة عمل رسمية.

٣) بند المساعدة الفنية :التزام سلطات المطارات في كلا البلدين بتقديم التسهيلات الفنية والطبية اللازمة للطواقم في حالات الطوارئ[2].

جرى الترتيب بن الحكومة البريطانية من جهة وحكومة جنوب إفريقيا من جهة أخرى، الأمر سمح لـ بنك إنجلترا بشراء إنتاج الذهب من "مؤسسة تكرير راند" في جنوب أفريقيا وتخزينه في بريتوريا لحساب لندن، لتأمين الاحتياطيات من مخاطر الحرب البحرية، وقد توصل الطرفان في واحد وعشرين من أيلول 1938، وتضمنت البنود الأتية[3]:

١) بند الشراء الفوري :التزام بنك إنجلترا بشراء كامل إنتاج الذهب من اتحاد جنوب أفريقيا بسعر السوق الرسمي في لندن.

٢) بند التخزين المحلي :بقاء الذهب المشترى داخل خزائن "فرع بنك الاحتياطي في بريتوريا" لحساب بنك إنجلترا، مع اعتباره ملكية بريطانية خالصة بمجرد الدفع.

٣) بند التكاليف الافتراضية :يُخصم من ثمن الذهب مبلغ يعادل تكاليف الشحن والتأمين التي كانت ستدفع لو نُقل الذهب فعلياً إلى لندن، وذلك لضمان عدم تضرر ميزانية بريطانيا من بقائه في مكان أمن.

اتسمت السياسة الاقتصادية البريطانية تجاه جنوب أفريقيا مع اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1939 بالتركيز المطلق على تحويل موارد الاتحاد إلى ركيزة أساسية لدعم المجهود الحربي الإمبراطوري؛ حيث سارعت لندن إلى إبرام اتفاقيات حصرية لشراء كامل إنتاج جنوب أفريقيا من الذهب عبر بنك إنجلترا، وذلك بهدف تعيين الاحتياطيات اللازمة لتمويل مشتريات السلاح البريطانية من الولايات المتحدة وتوفير السيولة لمنطقة الاسترليني، مما جعل الذهب الجنوب أفريقي يمثل "خط الدفاع المالي الأول" لبريطانيا في مواجهة استنزاف العملات الصعبة[4].

وفي إطار هذه السياسة الحربية، عملت بريطانيا على تعزيز القدرات التصنيعية في جنوب أفريقيا لتحويلها إلى قاعدة إمداد لوجستية وعسكرية إقليمية، مما ساهم في تقليل مخاطر وتكاليف الشحن الطويل عبر المحيطات؛ فتم توجيه الاستثمارات البريطانية لدعم إنتاج الصلب والذخائر والمركبات العسكرية محلياً، وهو ما مكن القوات البريطانية في جبهات شمال وشرق أفريقيا والشرق الأوسط من الحصول على احتياجاتها من أقرب نقطة صناعية متطورة، محولةً بذلك الاقتصاد الجنوب أفريقي من اقتصاد يعتمد على التصدير الخام إلى "ورشة عمل" استراتيجية تخدم المصالح البريطانية[5].

([1])Foreign Office, "Exchange of Notes on Air Navigation and Postal Services", British Treaty Series, Document No. (Cmd. 5602), London, 1937.

([2])Foreign Office, "Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom and the Government of the Union of South Africa concerning the Identity Documents of Aircrew Members", Document No. (Cmd. 5770), London: 20 May 1938.

([3])Sayers, R. S., Financial Policy 1939-45 (History of the Second World War), London: HMSO, 1956, p. 268.

([4]) السيد فليفل، المصدر السابق، ص 115.

([5])Hancock, W.K., Survey of British Commonwealth Affairs: Problems of Economic Policy, Oxford University Press, Vol. 2, 1942,p129.

كما شملت هذه السياسة فرض رقابة صارمة على الموارد المعدنية والعملات الأجنبية لضمان عدم تسرب المعادن الاستراتيجية مثل البلاتين والمنغنيز إلى دول المحور، مع تأمين موانئ كيب تاون وديربان كقواعد تموين حيوية لأسطولها التجاري والحربي؛ وقد نجحت لندن من خلال التنسيق الوثيق مع حكومة "يان سموتس" في دمج اقتصاد جنوب أفريقيا بشكل كامل ضمن منظومة "الاقتصاد الحربي المخطط"، مما ضمن لبريطانيا تدفقاً مستمراً للموارد الحيوية التي كانت ضرورية لصمودها واستمرار عملياتها العسكرية العالمية طوال سنوات النزاع[1].

عرفت الاتفاقية تاريخياً بـ" اتفاقية شراء الذهب لعام 1940وهي اتفاقية مالية استراتيجية أُبرمت في ظروف حرجة من الحرب العالمية الثانية لتنظيم العلاقة النقدية بين الخزانة البريطانية وحكومة الاتحاد في جنوب أفريقيا، تم التوصل إلى الصياغة النهائية والرسمية لهذه الترتيبات في اب **1940**، واعتبرت الاتفاقية ضرورية لبريطانيا بسبب النزيف الحاد في احتياطياتها من العملات الصعبة واهم بنودها[2]:

١) البيع الحصري لبنك إنجلترا :نص البند الأساسي على أن تلتزم جنوب أفريقيا ببيع كامل إنتاجها السنوي من الذهب (باستثناء الكميات المطلوبة للاستهلاك المحلي) لـ "بنك إنجلترا" بصفته وكيلاً عن الخزانة البريطانية.

٢) سعر الشراء الموحد :تم الاتفاق على سعر شراء ثابت قدره (168) شلناً للأوقية الواحدة، هذا السعر كان يهدف إلى استقرار العوائد للمناجم الجنوب أفريقية مع ضمان تدفق الذهب لبريطانيا بسعر عادل بعيداً عن تقلبات السوق السوداء.

٣) تحمل تكاليف الشحن والمخاطر :التزمت بريطانيا بموجب الاتفاقية بتحمل كافة تكاليف التأمين والشحن البحري للذهب من موانئ جنوب أفريقيا إلى لندن أو أي وجهة أخرى (مثل نيويورك)، وهي تكلفة كانت باهظة جداً بسبب مخاطر الغواصات الألمانية.

٤) توفير العملات الأجنبية :نصت الاتفاقية على أن تقوم بريطانيا بتزويد جنوب أفريقيا بما تحتاجه من عملات أجنبية أخرى (خاصة الدولار الأمريكي) لتمويل وارداتها الضرورية، مقابل كميات الذهب المستلمة.

وقع الطرفان عام 1942، اتفاقية عرفت باتفاقية الذهب لعام 1942، وعدت بانها النسخة الأكثر نضجاً وتنظيماً للعلاقة المالية بين بريطانيا وجنوب أفريقيا خلال ذروة الحرب العالمية الثانية، وقد جاءت لتعديل وترسيخ الترتيبات السابقة بما يتماشى مع احتياجات بريطانيا المتزايدة للسيولة العالمية، وجرى التوقيع على الاتفاقية والبدء بتنفيذ بنودها المحدثة في شباط **1942**، وهي الفترة التي شهدت تحولاً في موازين القوى المالية بعد دخول الولايات المتحدة الحرب رسمياً، مما استدعى تنسيقاً أكبر داخل "منطقة الاسترليني."[3]

١) الالتزام ببيع الحد الأدنى :نصت الاتفاقية على أن تلتزم جنوب أفريقيا ببيع ما قيمته (80- 70) مليون جنيه إسترليني من الذهب سنوياً لبنك إنجلترا كحد أدنى، وهو ما كان يمثل القسم الأكبر من إنتاجها في ذلك الوقت.

٢) تعديل سعر الشراء :تم تثبيت سعر الشراء عند (158) شلناً للأوقية، مع وضع آلية لتغطية التكاليف الإدارية والبنكية التي ارتفعت نتيجة ظروف الحرب البحرية المعقدة.

٣) تسوية أرصدة الإسترليني :سمحت الاتفاقية لجنوب أفريقيا باستخدام الفوائض المالية الناتجة عن بيع الذهب لبريطانيا في "إعادة شراء" ديونها العامة الخارجية

([1])Ibid,.

([2])Foreign Office and Treasury, Gold Purchase Agreement between the United Kingdom and the Union of South Africa, No. Cmd. 6246, London: August 1940.

([3]) Treasury and Bank of England, Gold Purchase Agreement between the United Kingdom and the Union of South Africa, London/Pretoria: October 1942.

المسجلة في لندن؛ مما ساعد جنوب أفريقيا على التحول من دولة مدينة إلى دولة دائنة لبريطانيا بحلول نهاية الحرب.

٤) توفير الدولار المحدود :تضمن بند "توفير العملة الصعبة" التزام لندن بتوفير مبالغ محددة من الدولار الأمريكي لجنوب أفريقيا لتمويل استيراد الآلات والمعدات الضرورية لمناجم الذهب نفسها، لضمان استمرارية الإنتاج الذي تعتمد عليه بريطانيا.

٥) تسهيلات الدفع والائتمان :نصت على ترتيبات ائتمانية تتيح لجنوب أفريقيا الحصول على سلع صناعية بريطانية بأسعار تفضيلية مقابل شحنات الذهب، وهو ما عزز من مكانة المنتجات البريطانية في السوق الأفريقية رغم ظروف الحرب

وخلال عام **1945**، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تعد العلاقة بين بريطانيا وجنوب أفريقيا مجرد ترتيبات حربية مؤقتة، بل انتقلت لتأسيس بنية تحتية اقتصادية ولوجستية للمستقبل، وتمثل ذلك بتوقيع اتفاقية الخدمات الجوية المدنية الموقعة في السادس والعشرين من تشرين الأول 1945، وقد عدت الاتفاقية من أبرز الوثائق الاقتصادية والقانونية في ذلك العام، حيث هدفت إلى إعادة بناء خطوط التجارة والاتصال الجوي التي تعطلت بسبب الحرب، أهم البنود:

١) تحديد الخطوط الجوية :تم اعتماد شركة "خطوط جنوب أفريقيا الجوية(SAA)والشركة البريطانية لما وراء البحار (BOAC) كمشغلين حصريين للمسارات الدولية بين البلدين.

٢) مسار "سبرينغبوك (SpringbokRoute): تأسيس المسار الجوي الشهير (جوهانسبرغ - نيروبي - الخرطوم - القاهرة - لندن) ليكون الشريان الرئيسي لنقل البريد والمسافرين ورجال الأعمال.

٣) تبادل الحقوق :منح كل طرف حقوق الهبوط واستخدام المطارات والتسهيلات الفنية للطرف الآخر، مما مهد الطريق لنمو التجارة والسياحة البينية[1].

المبحث الثالث

الاتفاقيات الاقتصادية بين بريطانيا وجنوب إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال (1946 -1961)

اعتبرت الاتفاقيات الاقتصادية بين بريطانيا وجنوب أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية في الركيزة الأساسية التي استندت إليها لندن لإعادة بناء اقتصادها المنهك من الحرب؛ اذ شكلت جنوب أفريقيا المورد الأول للذهب عالمياً، وهو ما منح بريطانيا القدرة على دعم منطقة الاسترليني ، ومواجهة النقص الحاد في الاحتياطيات الدولارية، مما جعل الحفاظ على تدفق الذهب الجنوب أفريقي نحو الأسواق اللندنية أولوية استراتيجية تتجاوز مجرد التبادل التجاري التقليدي[2].

لعبت هذه الاتفاقيات دوراً حيوياً في تأمين المواد الأولية والمعادن الاستراتيجية اللازمة للصناعات الدفاعية والمدنية البريطانية، بما في ذلك اليورانيوم والكروم والماس، وهو ما ترافق مع تدفق هائل للاستثمارات البريطانية التي هيمنت على قطاعات التعدين والبنوك في جنوب أفريقيا، محولةً الأخيرة إلى

([1])Foreign Office, Agreement between the Government of the United Kingdom and the Government of the Union of South Africa for Air Services between their respective territories, No. Cmd. 6693, London: October 26, 1945.

([2])Dennis Austin, Britain and South Africa: Economic and Political Relations, Oxford University Press,1966,p 52-53.

"خزان أرباح" خارجي ساهم في تعافي الخزانة البريطانية خلال فترات الركود، حتى مع تزايد الحرج السياسي الدولي تجاه سياسات الفصل العنصري[1].

وقعت الحكومتان أول اتفاقية تتعلق بإنشاء خدمات الطيران المدني بين المملكة المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا، ووقعت تلك الاتفاقية السادس والعشرين من تشرين الأول 1946 وهي الاتفاقية الأم التي وضعت حجر الأساس للتعاون الجوي بين البلدين بعد الحرب العالمية الثانية،تضمن الملحق الأصلي والاتفاقية الترتيبات الفنية والتشغيلية التالية[2]:

١) تحديد المسارات:حدد الملحق المسارات الجوية المسموح بها لكل دولة؛ حيث شمل المسار البريطاني نقاطاً من لندن عبر أوروبا وأفريقيا وصولاً إلى جوهانسبرغ، بينما شمل مسار جنوب أفريقيا نقاطاً تنطلق من أراضيها وصولاً إلى المملكة المتحدة.
٢) الحقوق الممنوحة: منح كل طرف للآخر حقوق العبور (التحليق فوق الإقليم دون هبوط) وحقوق الهبوط لأغراض غير تجارية (التزود بالوقود أو الصيانة)، بالإضافة إلى حقوق الهبوط في نقاط محددة لإنزال وإركاب المسافرين والبريد والبضائع.
٣) توزيع الإيرادات:نص الملحق على أن الإيرادات الناتجة عن تشغيل الخدمات الجوية (باستثناء البريد) تُجمع في "حوض مشترك" وتوزع بين شركات الطيران المعينة بنسب متفق عليها ومعتمدة.
٤) الاعتراف بالشهادات:التزام متبادل بالاعتراف بصلاحية شهادات الطيران وتراخيص الطيارين الصادرة من أي من الطرفين، شريطة توافقها مع المعايير الدولية.
٥) تنسيق التكاليف:الاتفاق على أن تتحمل شركات الطيران المعينة تكاليف التشغيل وفق ترتيبات فنية يتم الاتفاق عليها بين الشركات نفسها وتخضع لموافقة الحكومتين[3].

وقع الطرفان في التاسع من تشرين 1947، اتفاقية مالية وعدت وثيقة تاريخية محورية نظمت التعاون المالي والنقدي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً فيما يتعلق بترتيبات الذهب ومنطقة الإسترليني[4]، جاءت هذه الاتفاقية لتعزيز مركز بريطانيا المالي الذي تضرر بشدة من الحرب، وتضمنت البنود التالية:

١) قرض الذهب : وافق اتحاد جنوب أفريقيا على إقراض المملكة المتحدة كمية ضخمة من الذهب بقيمة 80 مليون جنيه إسترليني لدعم احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية المركزية لمنطقة الإسترليني[5].
٢) سداد القرض: تم الاتفاق على أن يُرد القرض لجنوب أفريقيا بالذهب بعد مرور ثلاث سنوات، أو قبل ذلك في حال انخفضت احتياطيات جنوب أفريقيا من الذهب والعملات الصعبة عن مستوى معين.
٣) مشتريات السلع الضرورية: التزمت بريطانيا بموجبها بشراء كميات محددة من المنتجات الزراعية والغذائية من جنوب أفريقيا (مثل الفواكه المعلبة والمجففة والنبيذ) لضمان سوق مستقر للمنتجين الجنوب أفريقيين.
٤) تنسيق سياسات الصرف: أكدت الاتفاقية على استمرار التعاون الوثيق بين المصرف المركزي لجنوب أفريقيا وبنك إنجلترا لضمان استقرار الجنيه الإسترليني كعملة دولية وتسهيل المدفوعات داخل اتحاد جنوب افريقيا[1].

([1])The Sterling Area, Economic Cooperation Administration, London 1980, p33.

([2])United Kingdom Government. (1945). Agreement in connection with the establishment of Civil Air Services between the Government of the Union of South Africa and the Government of the United Kingdom, with Annex and Schedule (Treaty Series No. 11, Cmd. 6713). His Majesty's Stationery Office (HMSO).

([3])The National Archives (TNA), Kew, Records of the Treasury, T 236/1110, "Financial Agreement with the Government of the Union of South Africa", 26-Oct-1945

([4])Treaty Series No. 78 (1947), Financial Agreement between the Government of the United Kingdom and the Government of the Union of South Africa9-Oct-1947

([5])The National Archives (TNA), Kew, Records of the Treasury, T 236/1110, "Financial Agreement with the Government of the Union of South Africa", 9 October 1947.

تبادل الحكومتان البريطانية وجنوب افريقيا المذكرات الرسمية في الثامن من تموز 1951، المتعلقة بتعديل تقني إضافي لاتفاقية الاتحاد الجمركي الموقعة عام 1948، وتحديداً لإعادة تنظيم بعض القوائم في الملحق(C) هدفت مذكرات عام 1951 إلى إجراء تعديلات فنية على (قوائم السلع) الواردة في الملحق، وهي القوائم التي تحدد السلع المتبادلة بين بريطانيا واتحاد جنوب أفريقيا (وبالتحديد ما يخص جنوب روديسيا آنذاك) والتي خضعت لرسوم تفضيلية أو إعفاءات كاملة، وذلك استجابةً للمتغيرات الاقتصادية التي تلت الحرب العالمية الثانية والحاجة لتنظيم حصص الاستيراد [2]، واهم بنود التعديل:

١) تحديث قائمة السلع الملحق (C): نص البند الأساسي على مراجعة قائمة السلع والمواد التي يحق لها الحصول على معاملة تفضيلية أو إعفاء جمركي عند انتقالها بين المملكة المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا، وذلك لضمان توافقها مع احتياجات السوق في عام 1951.
٢) إعادة تصنيف الرسوم :تضمنت المذكرات بنوداً لإعادة تصنيف بعض السلع الصناعية والزراعية، وتحديد نسب مئوية جديدة للرسوم الجمركية بما يخدم تعزيز الإنتاج المشترك داخل دول الكومنولث.
٣) تنسيق الحصص (Quotas):وضع ترتيبات لتنظيم كميات السلع التي يمكن تصديرها واستيرادها بموجب الامتيازات الجمركية، خاصة المواد التي كانت تخضع لرقابة صارمة بسبب نقص الموارد العالمية بعد الحرب.
٤) آلية التشاور المسبق :أكدت المذكرات على ضرورة تشاور الطرفين قبل إجراء أي تعديل مستقبلي مفاجئ على السياسات الجمركية التي قد تضر بمصالح الطرف الآخر، لضمان استقرار "الاتحاد الجمركي"[3].
٥) سريان التعديلات :نصت المذكرات على أن هذه التعديلات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية عام 1948 الأصلية، وتدخل حيز التنفيذ فور تبادل المذكرات الدبلوماسية الرسمية[4].

تبادل الحكومتان البريطانية واتحاد جنوب إفريقيا المذكرات في الثامن والعشرين من أذار 1954، وتضمنت المذكرات بتنظيم العلاقات الاقتصادية والقيود على الاستيراد في ظل ظروف "منطقة الإسترليني" والأزمات المالية التي تلت الحرب العالمية الثانية، جاءت هذه المذكرات في وقت سعى فيه اتحاد جنوب أفريقيا لتنظيم قيود الاستيراد لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات[5]، تضمنت البنود الأساسية ما يلي[6]:

١) ضمانات الذهب: تعهدت جنوب أفريقيا بضمان حد أدنى من الذهب (بقيمة تقارب 150 مليون جنيه إسترليني) للمملكة المتحدة خلال عام 1952 لدعم احتياطيات منطقة الإسترليني.
٢) تسوية العجز:الاتفاق على أن تقوم جنوب أفريقيا بتعويض المملكة المتحدة بالذهب أو الدولارات عن أي عجز ينشأ مع "اتحاد المدفوعات الأوروبي(EPU) نتيجة للمشتريات الجنوب أفريقية.
٣) تفضيلات تجارية: الحفاظ على تدفق السلع الضرورية بين البلدين مع مراعاة قيود العملات الصعبة التي كانت تفرضها بريطانيا آنذاك.

([1])Ibid.

([2])The National Archives (TNA), Kew, Records of the Commonwealth Relations Office, DO 35/3847 (or the equivalent series of Trade and Customs Files for 1951).

([3])The National Archives (TNA), Kew, Records of the Commonwealth Relations Office, DO 35/3847 (or the equivalent series of Trade and Customs Files ,

([4])Treaty Series No. 27 (1951), Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom and the Union of South Africa amending the Customs Union Agreement of 06:12:1948 (Annex C) 8-Jun-1951.

([5])United Nations Treaty Series – UNTS, Exchange of Notes constituting an agreement between the Government of the United Kingdom and the Government of the Union of South Africa regarding the guarantee of a minimum settlement in gold for the year , 28 March, 1952

([6])Ibid.

وقع الطرفان في الثامن عشر من تموز 1959، إلى اتفاقية تتعلق بتنظيم المسائل الضريبية وتجنب الازدواج الضريبي بين بريطانيا واتحاد جنوب أفريقيا فيما يخص الضرائب المفروضة في جنوب أفريقيا والأقاليم الثلاثة (باسوتولاند، بيتشوانالاند، وسوازيلاند) التي كانت تحت الحماية البريطانية آنذاك[1] ، واهم بنودها :

١) نطاق الضرائب المشمولة:تحدد الاتفاقية أنواع الضرائب التي تنطبق عليها، وهي بشكل أساسي ضريبة الدخل (IncomeTax)والضريبة الفائقة(SuperTax)المفروضة في اتحاد جنوب أفريقيا، والضرائب المماثلة المفروضة في الأقاليم الثلاثة الخاضعة للحماية البريطانية آنذاك.

٢) أرباح النقل الجوي والبحري:تمنح الاتفاقية إعفاءً متبادلاً للأرباح الناتجة عن تشغيل السفن أو الطائرات؛ فإذا كان مركز الإدارة الفعلي للشركة في جنوب أفريقيا، فإن أرباحها من النقل الدولي تُعفى من الضريبة في الأقاليم الثلاثة، والعكس صحيح[2].

٣) الدخل من الوظائف والخدمات الشخصية:تنظم الاتفاقية ضريبة الرواتب والأجور؛ حيث يُعفى المقيم في أحد الأقاليم من الضريبة في الإقليم الآخر عن الخدمات التي يؤديها هناك بشرط:

- ألا تتجاوز مدة إقامته في الإقليم الآخر(138) يوماً خلال السنة الضريبية.
- أن يتم دفع الراتب من قبل صاحب عمل غير مقيم في ذلك الإقليم الآخر[3].

تبادلت حكومة المملكة المتحدة واتحاد جمهورية جنوب أفريقيا في عام الأول من نيسان 1961، المذكرات حول تعديل اتفاقية سابقة موقعة عام 1945 بشأن إنشاء خدمات الطيران المدني بين البلدين، وأبرزت المذكرات الرغبة المشتركة في تطوير المسارات الجوية وتوسيع حقوق النقل الجوي بما يخدم المصالح الاقتصادية والتشغيلية للطرفين [4] .

نص البند الأول من الاتفاقية على تبادل مجموعة من المسارات الإقليمية والدولية بين البلدين(TrunkRoutes) بين الخطوط الجوية البريطانية(BOAC) والخطوط الجوية لجنوب أفريقيا(SAA)، شملت تلك المسارات الربط بين نقاط استراتيجية مثل سيشل، جوهانسبرغ، ديربان، وهونج كونج، مع منح الخطوط الجوية لجنوب أفريقيا حق الوصول إلى طوكيو عبر نقاط وسيطة، كما أتاح الاتفاق للشركات دمج العمليات التشغيلية لأسباب اقتصادية، مع منحها المرونة في حذف بعض النقاط من المسار بشرط أن تبدأ الخدمة من نقطة داخل الإقليم الوطني للشركة[5].

([1])The National Archives (TNA), Kew, Records of the Commonwealth Relations Office, DO 35, "Double Taxation Agreement: Union of South Africa and High Commission Territories", [Date of Document], 18-Jun-1959.

([2])Treaty Series 019/1961: Cmnd5222, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of South Africa for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion in Regard to Income imposed in the Union of South Africa and in Basutoland, Bechuanaland and Swaziland, 18-Jun-1959.

([3])Government Announcement No. 867", Official Gazette of the Union of South Africa, No. 6245, dated 19 June 1959 .

([4])Treaty Series 019/1961: Cmnd5222, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of South Africa amending the Agreement on the establishment of Civil Air Services signed at Pretoria on 26 October 1945,
1-Dec-1961

([5])Treaty Series 019/1961: Cmnd5222, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of South Africa amending the Agreement on the establishment of Civil Air Services signed at Pretoria on 26 October 1945,opcat,

حدد البند الثاني حقوق النقل التي يمكن لكل شركة ممارستها؛ حيث مُنحت الشركة البريطانية حقوق النقل بين جميع النقاط المحددة في المسارات وبين مدينتي ديربان وجوهانسبرغ، في المقابل، حصلت شركة جنوب أفريقيا على حقوق مماثلة، فضلا عن حقوق الحرية الخامسة بين جميع النقاط الوسيطة، مما يسمح لها بنقل الركاب والبريد والبضائع بين دولتين أجنبيتين كجزء من رحلة تبدأ أو تنتهي في بلدها الأم، مع وضع قيود معينة على النقل بين سيشل وهونج كونج[1] .

الخاتمة

أظهرت الاتفاقيات الاقتصادية بين بريطانيا وجنوب أفريقيا (1935-1961) الموقعة بين الجانبين أن المصالح المالية والمعدنية كانت المحرك الفعلي للسياسة الخارجية بين الطرفين؛ فقد نجحت تلك الاتفاقيات في خلق تكتل نقدي وتجاري صلب صمد أمام الانهيارات الاقتصادية العالمية، وحوّل جنوب أفريقيا من مجرد مُصدر للمواد الخام إلى ركيزة أساسية استندت إليها لندن لتأمين احتياطاتها من الذهب ودعم مكانة الجنيه الإسترليني دولياً.

كشفت تلك الحقبة أن الارتباط الاقتصادي كان أعمق من التحولات السياسية؛ فعلى الرغم من تصاعد النزعات الاستقلالية وتحول جنوب أفريقيا إلى نظام الجمهورية وانسحابها من الكومنولث عام 1961، إلا أن الجدوى الاقتصادية والتبعية المتبادلة فرضت استمرار معظم تلك الترتيبات. فقد ظلت الاستثمارات البريطانية والتفضيلات التجارية قائمة، مما يؤكد أن البراغماتية الاقتصادية كانت الأقوى في صياغة مستقبل العلاقات، وهو ما جعل الإرث الاقتصادي لهذا التعاون يمتد لسنوات طويلة بعد فك الارتباط الرسمي.

المصادر

اولا: الوثائق(الغير منشورة)

❖ **وثائق الأرشيف الوطني البريطاني:**

1) The National Archives (TNA), Kew, Records of the Treasury, T 236/1110, "Financial Agreement with the Government of the Union of South Africa", 26-Oct-1945.
2) The National Archives (TNA), Kew, Records of the Treasury, T 236/1110, "Financial Agreement with the Government of the Union of South Africa", 9 October 1947.
3) The National Archives (TNA), Kew, Records of the Commonwealth Relations Office, DO 35/3847 (or the equivalent series of Trade and Customs Files for 1951).
4) The National Archives (TNA), Kew, Records of the Commonwealth Relations Office, DO 35, "Double Taxation Agreement: Union of South Africa and High Commission Territories", [Date of Document], 18-Jun-1959

❖ **وثائق وزارة الخارجية البريطانية :**

1) Foreign Office, Exchange of Notes between H.M. Government in the United Kingdom and the Government of the Union of South Africa regarding Commercial Relations, Treaty Series No. Cmd. 5012, London: HMSO, August 31, 1935.
2) Foreign Office, "Exchange of Notes on Air Navigation and Postal Services", British Treaty Series, Document No. (Cmd. 5602), London, 1937.

([1])Ibid.

3) Foreign Office, "Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom and the Government of the Union of South Africa concerning the Identity Documents of Aircrew Members", Document No. (Cmd. 5770), London: 20 May 1938.

4) Foreign Office and Treasury, Gold Purchase Agreement between the United Kingdom and the Union of South Africa, No. Cmd. 6246, London: August 1940.

5) Foreign Office, Agreement between the Government of the United Kingdom and the Government of the Union of South Africa for Air Services between their respective territories, No. Cmd. 6693, London: October 26, 1945.

❖ **وثائق وزارة الخزانة البريطانية:**

1) Treasury and Bank of England, Gold Purchase Agreement between the United Kingdom and the Union of South Africa, London/Pretoria: October 1942.

ثانيا : الوثائق المنشورة:

1) Treaty Series No. 78 (1935), Exchange of Notes between His Majesty's Government in the United Kingdom and the Government of the Union of South Africa regarding Commercial Relations,1935.

2) ([1])United Kingdom Government. (1945). Agreement in connection with the establishment of Civil Air Services between the Government of the Union of South Africa and the Government of the United Kingdom, with Annex and Schedule (Treaty Series No. 11, Cmd. 6713). His Majesty's Stationery Office (HMSO).

3) Treaty Series No. 78 (1947), Financial Agreement between the Government of the United Kingdom and the Government of the Union of South Africa9-Oct-1947.

4) Treaty Series No. 27 (1951), Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom and the Union of South Africa amending the Customs Union Agreement of 06:12:1948 (Annex C) 8-Jun-1951.

5) United Nations Treaty Series – UNTS, Exchange of Notes constituting an agreement between the Government of the United Kingdom and the Government of the Union of South Africa regarding the guarantee of a minimum settlement in gold for the year , 28 March, 1952

6) Treaty Series 019/1961: Cmnd5222, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of South Africa for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion in Regard to Income imposed in the Union of South Africa and in Basutoland, Bechuanaland and Swaziland, 18-Jun-1959.

7) Treaty Series 019/1961: Cmnd5222, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of South Africa amending the Agreement on

the establishment of Civil Air Services signed at Pretoria on 26 October 1945,
1-Dec-1961

ثالثا: الكتب العربية :

١) ثروت بدوي، النظم السياسية والدستورية (دراسة مقارنة)، دار النهضة، القاهرة، 1999.
٢) جلال يحيى، دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1999.
٣) سيد فليفل، التطور السياسي لجنوب أفريقيا وعلاقاتها الدولية (1910-1961)،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، 2000.
٤) سيد فليفل، التطور السياسي لاتحاد جنوب أفريقيا (أو دراسات في تاريخ جنوب أفريقيا الحديث) ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، 1995.
٥) سيد فليفل، جنوب أفريقيا: دراسة في التطور السياسي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ،جامعة القاهرة.، 1988.
٦) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الإمبراطورية البريطانية.، دار الفكر، القاهرة، 1985.
٧) علي موسى ومحمد الحمادي، القارة الأفريقية: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار الفكر، دمشق، 2007.
٨) محمد خميس الزوكة، جغرافية العالم الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000.
٩) محمد فتحي أبو عيانة وجودة حسنين جود، جغرافية أفريقيا (أو جغرافية القارة الأفريقية)، دار النهضة، بيروت، 1996.

رابعا: الكتب الاجنبية:

1) Sayers, R. S., Financial Policy 1939-45 (History of the Second World War), London: HMSO, 1956.
2) Hancock, W.K., Survey of British Commonwealth Affairs: Problems of Economic Policy, Oxford University Press, Vol. 2, 1942.
3) .Treasury and Bank of England, Gold Purchase Agreement between the United Kingdom and the Union of South Africa, London/Pretoria: October 1942.
4) Dennis Austin, Britain and South Africa: Economic and Political Relations, Oxford University Press,1966 .
5) The Sterling Area, Economic Cooperation Administration, London 1980.

خامسا: الصحف:

1) Government Announcement No. 867", Official Gazette of the Union of South Africa, No. 6245, dated 19 June 1959 .